النازحون داخل بلدانهم

الاستجابة الإنسانية لاحتياجات النازحين داخل بلدانهم في حالات النزاع المسلحة

ICRC

موجز

اللجنة الدولية للصليب الأحمر
International Committee of the Red Cross
19, avenue de la Paix
1202 Geneva, Switzerland
T +41 22 734 60 01 F +41 22 733 20 57
Email: cai_csc@icrc.org ww.icrc.org/ar
© حقوق الطبع محفوظة للجنة الدولية للصليب الأحمر، حزيران/ يونيو 2010

صورة الغلاف: Thierry Gassmann/ ICRC

Philippe Fichard/ICRC

"إن احترام حقوق السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف هو أفضل سبيل للوقاية من النزوح".

James Nachtwey/ICRC/VII

القانون الدولي الإنساني

تشكل اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 الأسس التي يستند إليها القانون الدولي الإنساني. ومنذ آب /أغسطس 2006، أصبحت هذه الاتفاقيات مصدقًا عليها من جميع دول العالم (194 دولة). وهناك معاهدات أخرى تستكمل هذه الاتفاقيات هي: البروتوكولان الإضافيان لعام 1977، والبروتوكول الإضافي لعام 2006. بالإضافة إلى أن العديد من أحكام القانون الدولي الإنساني مقبولة اليوم بوصفها قانونًا عرفيًا، أي قواعد عامة ملزمة لجميع الدول.

حماية ومساعدة النازحين داخل بلدانهم

يتزايد القلق على مستوى العالم بشأن نزوح الأشخاص داخل بلدانهم بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية، ويزيد هذا القلق على نحو خاص لدى العاملين في المجال الإنساني. وهو قلق له ما يبرره تمامًا، لأنه في جميع الأحوال يعاني النازحون داخل بلدانهم من صعوبات بالغة تعرّض بقاءهم على قيد الحياة للخطر. يتعرض النازحون داخل بلدانهم لمخاطر عدة، سواء أثناء هروبهم، أو نزوحهم، بل حتى لدى عودتهم إلى ديارهم أو إعادة استقرارهم في مكان آخر. وتصل معدلات الوفيات بين النازحين داخل بلدانهم إلى نسب مفزعة- لا سيما بين الأطفال والمسنين والحوامل. وتزداد المشكلة تعقيدًا بسبب الصعوبات التي يواجهها من يبقون في ديارهم ولا ينزحون عنها، أو تلك التي تواجهها المجتمعات المضيفة. يقع النزوح الداخلي في أغلب الأحيان نتيجة لانتهاكات القانون الدولي الإنساني أثناء نزاع مسلح أو عدم احترام المعايير الأخرى التي وُضعت لحماية الأشخاص في حالات العنف، مثل قانون حقوق الإنسان. إن هروب المدنيين من منطقة النزاع يعد دلالة واضحة على عدم مبالاة الأطراف المتحاربة بحقوقهم المكفولة لهم بموجب القانون الدولي الإنساني، أو أن هذه الأطراف تتعمد استهداف المدنيين، وهذا أسوأ. يحظر القانون الدولي الإنساني صراحةً على الأطراف في أي نزاع إجبار المدنيين على ترك ديارهم، ويكفل للنازحين داخل بلدانهم الحماية والمساعدات نفسها التي من حق باقي السكان المدنيين.

Antonin Kratochvil/ICRC/VII

الإطار القانوني

يحظر القانون الدولي الإنساني صراحةً تشريد المدنيين، وتلعب قواعده التي تهدف إلى تجنيب المدنيين شر العمليات العدائية دورًا مهمًا في منع النزوح. وفي أغلب الأحيان يكون انتهاك هذه القواعد هو ما يدفع السكان إلى الهروب من ديارهم.

ونذكر من هذه القواعد على وجه الخصوص ما يلي:

- حظر الهجوم على المدنيين أو الممتلكات المدنية، وحظر الهجمات العشوائية؛
- حظر تجويع السكان كوسيلة من وسائل الحرب، وحظر تدمير أهداف لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياة؛
- حظر توجيه أعمال الانتقام ضد المدنيين أو الممتلكات المدنية؛
- حظر استخدام المدنيين كـ"دروع بشرية"؛
- حظر العقاب الجماعي، الذي يتمثل في الغالب في تدمير المنازل وبالتالي يؤدي إلى نزوح السكان؛
- إلزام جميع الدول والأطراف في النزاع بعدم إعاقة مرور إمدادات الإغاثة وتقديم المساعدات الضرورية لبقاء المدنيين.

تطبّق هذه القواعد الأساسية التي توفر الحماية للسكان المدنيين في كل من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

من هم النازحون داخل بلدانهم؟ وكيف يحميهم القانون؟

يعد تعريف الأشخاص النازحين داخل بلدانهم الوارد في "المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي" الصادرة عن الأمم المتحدة هو التعريف الأكثر استخدامًا من المجتمع الدولي. وهو ينص على أنهم:

"... الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أُجبروا أو اضطروا للهرب أو ترك ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، وبخاصة كنتيجة لنزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، أو لتفادي آثار هذه الأوضاع، ولكنهم لم يعبروا الحدود الدولية المعروفة للدولة".

(UN doc. E/CN.4/1998/53/Add.2 of 11 February 1998).

وفي 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، اعتمدت الدول الأفريقية اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخلياً (اتفاقية كامبلا) والتي تعد أول معاهدة دولية على الإطلاق تقضي بحماية الأشخاص النازحين داخليًا وحمايتهم عبر قارة بأكملها، ما يعد إنجازًا مهمًا. وبرغم عدم دخولها حيز النفاذ بعد، تشتمل الاتفاقية الجديدة المعنية بالنازحين داخليًا على الكثير من أحكام القانون الدولي الإنساني المهمة الملزمة للدول وللجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء. وهي تتجاوز معاهدات القانون الدولي الإنساني في بعض الجوانب، كالقواعد الخاصة بالعودة الآمنة والطوعية والحصول على تعويضات أو غيرها من أشكال الجبر. ويتمتع النازحون داخل بلدانهم بالحماية المكفولة بموجب العديد من الصكوك القانونية، رغم عدم الإشارة إليهم صراحةً هكذا، من أهمها القانون الوطني وقانون حقوق الإنسان، بالإضافة إلى القانون الدولي الإنساني إذا كان النازحون في دولة متضررة من جراء نزاع مسلح.

ويحظر القانون الدولي الإنساني التسبب في نزوح السكان، وإذا حدث النزوح رغم ذلك، يتمتع الأشخاص النازحون بالحماية نفسها المكفولة لغيرهم من المدنيين. وعلى الطرف المسيطر على الأراضي التي فروا إليها تجنيبهم آثار الأعمال العدائية وكفالة تلبية احتياجاتهم الأساسية من الطعام والمياه والمأوى.

Dominic Sansoni/ICRC

ما هي احتياجات النازحين داخل بلدانهم؟

تتنوع احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف ما بين احتياجات قصيرة أو متوسطة أو بعيدة المدى. وتشمل هذه الاحتياجات الطعام والمياه والمأوى وغيرها من الضروريات، بالإضافة إلى الأمن والسلامة البدنية والنفسية، والمساعدة على استعادة الروابط العائلية والرعاية الصحية والتعليم والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

ويكون الناس في حالة من الضعف الخاص عندما ينزحون، بغض النظر عن سبب نزوحهم. فهم يُحرمون، غالبًا بقسوة، من المحيط الذي اعتادوا عليه مما يهدد قدرتهم على تلبية أهم احتياجاتهم الأساسية، لا سيما حين تتمزق أوصال العائلات أو يُقتل الأقارب أو يُفقدون.

ولكي يصبح العمل الإنساني فعالًا، لا بد من وضع جميع احتياجات الأشخاص النازحين في الحسبان في كل مرحلة من مراحل نزوحهم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باتباع نهج شامل يكفل لهم توفير كل من المساعدة والحماية في آن واحد، حيث أنهما عنصران متداخلان منً عناصر العمليات الإنسانية الناجحة، فاحتياجات الأشخاص النازحين داخل بلدانهم لا يمكن تقسيمها تقسيمًا صارمًا إلى فئات أو شرائح.

أكثر الأخطار التي تهدد أمن النازحين داخل بلدانهم

- التعرض للهجمات المباشرة وسوء المعاملة؛
- ازدياد خطر تمزق أوصال العائلة، وتفرق الأطفال على وجه الخصوص عن والديهم وباقي أقاربهم؛
- ارتفاع التهديد بتعرض النساء والفتيات للاغتصاب أو العنف الجنسي؛
- ازدياد التعرض للمخاطر الصحية؛
- الحرمان من الممتلكات؛
- صعوبة الحصول على السلع والخدمات الأساسية ومن بينها الرعاية الصحية؛
- التعرض للمخاطر العرضية أثناء محاولة تلبية الاحتياجات الضرورية؛
- احتمال وقوع توترات بين المجتمعات المضيفة والنازحين؛
- وجود حَمَلة سلاح في المخيمات؛
- التجنيد الإجباري؛
- الاستقرار في أماكن غير آمنة أو ملائمة؛
- العودة الجبرية لمناطق غير آمنة.

Boris Heger/ICRC

مراحل النزوح

- الهروب (عند غياب الجهود الرامية إلى تجنب النزوح، أو فشل هذه الجهود)
- الوصول إلى المجتمعات المضيفة أو إلى مأوى للطوارئ في موقع مؤقت، ربما أحد المخيمات
- الإقامة لمدة أطول في مجتمع محلي مضيف، أو مخيم أو بنية حضرية
- العودة إلى الموطن الأصلي والاندماج فيه من جديد
- إعادة التوطين النهائي (في مكان غير محل الإقامة الأصلي)

تقع المسؤولية الرئيسية لحماية النازحين داخل بلدانهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية دون شك على عاتق الدول أو السلطات المسيطرة على الأراضي التي يجد النازحون أنفسهم فيها. وعلى المسؤولين الإحجام عن ترحيل السكان. أما إذا وقع النزوح، فعليهم ضمان تجنيب النازحين الخطر وحمايتهم وتلبية احتياجاتهم. ويمكنهم تحقيق ذلك بتوفير الظروف التي تمكّن الناس من البقاء في ديارهم (كإمكانية الحصول على الطعام والمياه وسبل النظافة والملبس والمأوى والرعاية الصحية، ...إلخ)، وأيضًا بحماية أولئك الذين اجتثوا من جذورهم، وتشجيع عودتهم متى أصبحت آمنة ومتى كانت الأحوال المادية مرضية. وغالبًا ما تمثل عودة النازحين تحديًا هائلًا للسلطات والمجتمعات المحلية المقيمة. وكثيرًا ما تكون السلطات غير قادرة على- أو غير راغبة في- القيام بواجباتها في حماية النازحين ومساعدتهم. وفي هذه الأحوال، يكون على المنظمات الإنسانية النهوض بدور كبير للحفاظ على حياة النازحين.

Pedram Yazdi/ICRC

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

تتكون الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة الدولية) من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية). ويعد مجلس المندوبين الهيئة التي تشمل ممثلين عن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية الذين يجتمعون لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

الاستجابة الإنسانية

إن مشكلة النزوح الداخلي صعبة للغاية بحيث لا تستطيع أي منظمة بمفردها تلبية احتياجات المتضررين بسببه.

لذا، تعمل اللجنة الدولية عن كثب مع الجمعيات الوطنية التي تربطها علاقة وثيقة بمجتمعاتها المحلية وغالبًا ما يكون لديها دراية متعمقة بالأزمات المحلية وتتواصل مع السلطات منذ أمد بعيد. فمكونات الحركة الدولية تحمل الشارات ذاتها وتسترشد بمبادئ واحدة، وهي مزايا تمكنها من النهوض بعمل إنساني يتسم بالاتساق وعدم التحيز يهدف إلى التخفيف من شدة معاناة الناس.

وأثناء النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى، تتولى اللجنة الدولية زمام القيادة في ما يتعلق باستجابة الحركة الدولية. ويشمل ذلك تنسيق الجهود لإعادة الروابط بين أفراد العائلات المشتتة نتيجة للنزاع.

وتعتمد سلامة الناس وقدرتهم على تحمل الأزمات إلى حد كبير على مدى استمرارية تواصلهم مع أقاربهم.

وتحاول اللجنة الدولية وشركاؤها داخل الحركة الدولية دائمًا إيجاد توازن بين تلبية الاحتياجات المحددة للنازحين والأخرى الخاصة بالمجتمعات المضيفة التي لا تستضيفهم فحسب بل تتقاسم مواردها الضئيلة معهم، ما يجعل سكانها في حاجة إلى المساعدة على قدم المساواة.

وتقدم الحركة الدولية مجموعة من أنشطة الاستجابة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية للفئات المتضررة لا سيما أثناء الأزمات الحادة. فقد وضعت في عام 2009 مبادئ توجيهية للسياسات العامة بغية تنسيق وتعزيز قدراها على تلبية احتياجات النازحين داخل بلدانهم وأوجه الاستضعاف التي يعيشونها.

Marko Kokic/ICRC

السياسة العامة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر حيال النزوح الداخلي

"... تنظر الحركة إلى النزوح بصفته عملية تتغير باستمرار وغالباً ما تتكرر، وتمر بعدة مراحل. ويكون للنزوح تبعات خطيرة بالنسبة إلى جماعات مختلفة كثيرة. وثمة إطار قانوني (القانون الوطني، والقانون الدولي الإنساني حينما كان واجب التطبيق، والقانون الدولي لحقوق الإنسان) يحمي النازحين أنفسهم والأشخاص الذين ظلوا في المكان، والمجتمعات المحلية المضيفة التي تتقاسم موارد رزقها مع مجموعة النازحين.

إن الهدف الرئيسي للحركة هو حماية الأشخاص من النزوح التعسفي والحد من مخاطر النزوح بسبب المخاطر الطبيعية والمخاطر التي من صنع البشر. ومع ذلك إذا نزح الأشخاص بالفعل، تتخذ الحركة إجراءات، لاسيما أثناء الأزمات الخطيرة عندما لم تعد تلبى الاحتياجات الأساسية، وبصرف النظر عن مدة الأزمة، بغرض تخفيف المعاناة التي يكابدها الأفراد. وعندما تغطي الخدمات والبنية الأساسية القائمة الاحتياجات الأساسية ولكن على نحو غير كافٍ، كما في الأزمات المزمنة، يكون الهدف هو تسهيل التقدم نحو مواجهة مستدامة للمحنة التي يتعرض لها الضحايا.

وتتميز الحركة، في الأسلوب الذي تنتهجه إزاء النزوح الداخلي، بامتلاكها الجذور العميقة داخل المجتمع المحلي وقدرة متميزة على الاتصال بالسلطات. وتتوخى الحركة العمل غير المتحيز والإنساني لكي تلبي على نحو مباشر الاحتياجات الملحة للأشخاص المعرضين للخطر، وأثناء قيامها بدورها المساعد للسلطات، تذكِّرها، إذا اقتضى الأمر، بواجبها نحو رعاية هؤلاء الأشخاص..".

القرار رقم 5 الصادر عن مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، نيروبي، 23- 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009.

Jeroen Oerlemans/Dutch RC

عادة ما ينفذ عدد من المنظمات أنشطة لتخفيف حدة المعاناة أثناء الأزمات، ويتعين أن تتكامل أنشطة كل واحدة منها مع الأخرى وأن تعتمد على قدراتها الخاصة وأن تتفق مع الحالة. وبرغم أن عمل اللجنة الدولية لا يدخل ضمن الإطار العنقودي الذي استحدثته الأمم المتحدة، إلا أنها تشارك في مبادرات التنسيق والتعاون للأمم المتحدة دون التخلي عن استقلالها وعدم تحيزها. وتتشارك اللجنة الدولية والنهج العنقودي للأمم المتحدة في هدف واحد وهو توفير استجابة فعالة للأزمات مع تجنب ازدواجية الجهود المبذولة.

العمل من أجل تلبية الاحتياجات

تعتمد اللجنة الدولية على خبرتها الطويلة والمتنوعة في تلبية الاحتياجات الملحة للسكان المدنيين كافة.

وتنفذ اللجنة الدولية مجموعة كبيرة من الأنشطة المتخصصة يتولى تقييمها خبراء من فريق عملها. وينبغي عليها أن تكون قادرة على نشر فرقها وتنفيذ أنشطتها بشكل سريع للوفاء بالالتزامات طويلة الأمد لأنها توفق استجابتها بحسب مختلف مراحل النزوح.

وتسعى اللجنة الدولية من أجل تمكين السكان من إيجاد محيط أقرب ما يكون إلى ما اعتادوا عليه لحين تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم مرة ثانية.

ويعد تشجيع الاعتماد على الذات بين المجتمعات المتضررة من أهم أهداف برامج المساعدة التي تجريها اللجنة الدولية. فمن خلال تمكين الأشخاص من تلبية احتياجاتهم الأساسية، تساعد هذه البرامج على تجنب النزوح، وتحسن عند الضرورة من قدرة المجتمعات على استضافة أشخاص نازحين أو مخيمات للنازحين، الذين يشكل حضورهم عبئًا إضافيًا على السكان المقيمين.

James Nachtwey/ICRC/VII

الأنشطة التي تجريها اللجنة الدولية للنازحين داخل بلدانهم

- الاتصال بالسلطات والجماعات المسلحة لحثها على احترام التزاماتها بحماية السكان المدنيين
- بذل جهود لاستعادة الصلات العائلية
- توزيع مواد الإغاثة كالغذاء والمياه والأدوات المنزلية الضرورية والمأوى والبذور والأدوات الزراعية
- برامج الإسعافات الأولية والجراحة والنظافة الشخصية والرعاية الصحية
- برامج لدعم سبل العيش كالمشاريع الاقتصادية الصغيرة، والدعم في مجالي الزراعة وتربية المواشي
- برامج متعلقة بالألغام، ومن بينها برامج الوقاية منها
- توفير الأطراف الاصطناعية

وبالتوازي مع هذه الجهود، تسعى اللجنة الدولية إلى الحفاظ على آليات مواجهة الوضع القائمة التي يستخدمها السكان المقيمون أو النازحون، مع تجنب أي عمل من شأنه زيادة التفاوت بين المجموعات المختلفة ما قد يخلق توترات جديدة أو يفاقم من تلك الموجودة. وتعمل اللجنة الدولية على تيسير إعادة الاندماج في المجتمعات عندما تسمح الظروف بذلك. إن النزوح طويل الأمد يتطلب نهجًا مختلفًا ويضع أسئلة صعبة بشأن نوعية الاستجابة ومدتها.

وقد عبرت اللجنة الدولية مرارًا عن قلقها لتزايد نزوع المنظمات الإنسانية والجهات المانحة إلى مواجهة احتياجات كل من النازحين والمقيمين على نحو منفصلٍ. إن تجزئة الاستجابة الإنسانية وتقسيم المستفيدين إلى فئات - كالنازحين داخل بلدانهم- قد تحمل في طياتها المخاطر بإغفال مجموعة معينة من المتضررين ربما تكون في أشد الحاجة.

المهمة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة ومحايدة وغير متحيزة، تؤدي مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف وتقديم المساعدة لهم.

وتبذل أيضاً اللجنة الدولية كل الجهود الممكنة لتفادي المعاناة بنشر أحكام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها.

أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1863 وقد تمخّضت عنها اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي توجه وتنسق الأنشطة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف.

0867/004 03.2016

ICRC